لقاءات كردية سياسية مع مسؤولين من المفوضية الأوربية والبرلمان الأوربي

شاركت منظمتا حزبنا في المانيا وهولندا ضمن اطار هيئة العمل المشترك في البلدين مع منظمة بلجيكا لحزبنا وحزب يكيتي في إحياء ذكرى الاحصاء الاستثنائي الذي جرد بموجبه أكثر من ١٢٠ ألف من أبناء شعبنا من جنسيتهم السورية وحرموا بذلك من كافة حقوق المواطنة وحقوقهم الانسانية الأساسية ولتتضاعف معاناتهم مقارنة مع باقي أبناء جلدتهم، ويصل عدد ضحايا هذا المشروع العنصري اليوم الى نحو ٣٠٠ ألف. وبهذه المناسبة تم تنظيم تجمع احتجاجي في العاصمة البلجيكية بروكسل شاركت فيه هيئتا العمل المشترك للكرد السوريين في المانيا وهيئة العمل المشترك للأحزاب الكردية في هولندا بالاضافة الى منظمتي حزبنا وحزب يكيتي في بلجيكا. وقام وفد مشترك باجراء بعض اللقاءات مع المسؤولين في المفوضية الأوربية وبعض نواب البرلمان الأوربي.

وفي هذا السياق التقى الوفد مسؤولة الملف السوري في قسم الشؤون الخارجية للمفوضية الأوربية -منطقةالشرق الأوسط. وبعد ذلك التقى الوفد بمسؤول منطقة الشرق الأوسط في القسم السياسي في مكتب العلاقات الخارجية للاتحاد الأوربي لدى السكرتارية العامة للاتحاد الأوربي بحضور مسؤولة ملف حقوق الانسان في مكتب السيد خافيير سولانا الممثل الأعلى لسياسات الأمن والخارجية في المفوضية الأوربية.

كما والتقى الوفد الكردي بهذه المناسبة بممثلي كتلة أحزاب الخضر في البرلمان الأوربي ومسؤول ملف حقوق الانسان في البرلمان، بالاضافة الى اللقاء مع ممثل كتلة التجمع الأوربي الحر في البرلمان الأوربي.

وقد توزعت هذه اللقاءات على عدة أيام شرح خلالها الوفد الكردي أبعاد القضية الكردية في سوريا ومعاناة الشعب الكردي وحرمانه من كافة حقوق الانسانية والقومية الأساسية جراء السياسة الشوفينية للحكومة السورية. كما وتم التطرق الى معاناة المجردين من الجنسية بالاضافة الى اعتقال النشطاء السياسيين الكرد وتقديمهم لمحاكم صورية والحكم عليهم بأحكام جائرة، هذا ولم يغب موضوع قتل المجندين الكرد عن المناقشات، بالاضافة الى اوضاع حقوق الانسان عامة في سوريا ورؤية الحركة الكردية ومطالبتها بحل القضية الكردية في سوريا بشكل سلمي ديمقراطي عن طريق الحوار.

وفي نهاية كل لقاء قدم الوفد الكردي مذكرة توضح وتؤكد على ما تم التطرق اليه خلال الاجتماعات مع الجانب الاوربي الذي أبدى تفهمه ودعمه للمطالب الكردية، وقال بأنه يتناول الموضوع في المحادثات مع الحكومة السورية لدى التطرق الى موضوع حقوق الانسان في سوريا.

منظمة حزبنا في بريطانيا تنظم تجمعاً احتجاجياً في ذكرى الاحصاء الاستثنائي

أقامت منظمة بريطانيا لحزبنا تجمعاً احتجاجياً في العاصمة البريطانية لندن أمام مكتب رئيس الوزراء البريطاني يوم السبت ٣-١٠-٢٠٠٩ بمناسبة الذكرى السابعة والأربعين للاحصاء الاستثنائي وحرمان أبناء شعبنا الكردي من حقوق الانسانية الاساسية والقومية المشروعة، وتنديداً بالسياسة الشوفينية للنظام السوري ومشاريعه العنصرية التي من أبرزها الى جانب تجريد وحرمان نحو ٣٠٠ ألف من أبناء شعبنا من جنسيتهم السورية، سياسة التعريب واعتقال المناضلين والنشطاء السياسيين والحقوقيين وغيرهم ممن يرفضون سياسة النظام الشوفينية.

هذا وقد أرسلت المنظمة مذكرة الى رئاسة الوزراء ووزارة الخارجية البريطانية شرحت فيها أبعاد القضية الكردية في سوريا وما يعانيه الشعب الكردي من حرمان واضطهاد يومي واعتقال بل وحتى قتل للمجندين الكرد الذين يؤدون الخدمة العسكرية الالزامية. كما وتم التطرق في المذكرة الى مطالب الحركة الكردية بحل القضية الكردية في سوريا بشكل سلمي وديمقراطي عن طريق الحوار. كم أرسلت نسخة من المذكرة الى البرلمان البريطاني ومختلف الكتل السياسية الممثلة فيه والى الجهات الرسمية المعنية والسفارات الاوربية وإلى ورئيس الحكومة السويدية ووزير خارجيته الذي تتولي بلاده الرئاسة الدورية الحالية للاتحاد الأوربي.

منظمة حزبنا في السويد تشارك في إحياء الذكرى السابعة والأربعين للاحصاء الاستثنائي

شاركت منظمة حزبنا في السويد مع تحالف الأحزاب الكردية والسياسية في السويد في إحياء ذكرى الاحصاء الاستثنائي الذي جري عام ١٩٦٢ في محافظة الحسكة وجرد عشرات الآلاف من أبناء شعبنا بموجبه من جنسيتهم السورية وحرموا من كافة حقوقهم الانسانية الاساسية. وبهذه المناسبة أقيمت ندوة في مدينة غوتبورغ السويدية يوم السبت ١٠-١٠-٢٠٠٩ حاضر فيها عضو الهيئة القيادية لمنظمة اوربا لحزبنا- مسؤول اسكندنافيا. في بداية الندوة تم تقديم عرض تاريخي للقضية الكردية وتقسيم كردستان بين الدول الأربع (سوريا، العراق، ايران، تركيا) والدور الكردي في تاريخ سوريا والمشاركة في الحياة السياسية في بداية تأسيس الدولة السورية وبعيد الاستقلال، ومن ثم تناول تطورات الوضع في سوريا والحكومات المتعاقبة على السلطة التي تنكرت لكل الحقوق الاساسية والقومية للشعب الكردي والمخططات العنصرية والشوفينية لهذه الحكومات واضطهادها للشعب الكردي، ومن أبرز هذه المخططات الاحصاء الاستثنائي والحزام العربي وسياسة التعريب وإفقار المناطق الكردية وحرمانها من مشاريع التنمية حتى المرسوم رقم ٤٩ الذي أصاب الحركة العقارية والتجارية بالشلل في المناطق الكردية.

وبعد انتهاء رفيقنا المحاضر من تقديم مداخلته أجاب على الأسئلة التي طرحها عليه بعض الحضور. وتجدر الاشارة الى أن نحو ٢٠٠ شخص حضروا الندوة.

وفي اليوم التالي الأحد ١١-١٠-٢٠٠٩ أقيمت ندوة أخرى في مدينة بوروس السويدية أيضاً بمناسبة الذكرى السابعة والأربعين للاحصاء الاستثنائي الذي يصل عدد ضحاياه اليوم الى نحو ٣٠٠ الف مواطن كردي مجردين من جنسيتهم السورية ومحرومين من حقوقهم الانسانية الاساسية، وقد حاضر في هذه الندوة رفيقنا عضو الهيئة القيادية لمنظمة اوربا -مسؤول منظمة اسكندنافيا وفي هذه الندوة ايضاً تم التطرق الى سياسة النظام السوري العنصرية والشوفينية تجاه الشعب الكردي وقضيته العادلة. وبموجب هذه السياسة يضطهد الشعب الكردي ويحرم من حقوقه الانسانية الاساسية وحقوقه القومية المشروعة. وسلسلة القرارات والقوانين العنصرية متواصلة منذ عقود حتى يومنا هذا والمرسوم رقم ٤٩ خير دليل على ذلك. هذا ناهيك عن اعتقال مناضلي شعبنا وناشطيه السياسيين وتعذيبهم وتقديمهم لمحاكم صورية والحكم عليهم بأحكام جائرة. وبعد انتهاء المحاضر من مداخلته أجاب على اسئلة واستفسارات الحاضرين وكانوا من مختلف أجزاء كردستان .

اجتماع الهيئة القيادة لمنظمة أوربا
يدين القمع والأحكام الجائرة لمحكمة أمن الدولة

عقدت الهيئة القيادية لمنظمة أوربا لحزبنا اجتماعها الدوري بتاريخ ٢١-١١-٢٠٠٩، ناقشت فيا مختلف الأوضاع التنظيمية والسياسية. وصدر عن الاجتماع البلاغ التالي:

عقدت الهيئة القيادية لمنظمة أوربا لحزبنا اجتماعها الاعتيادي بتاريخ ٢٠٠٩/١١/٢١ في مدينة بون الألمانية. بدأ الاجتماع بالوقوف دقيقة صمت على أرواح الشهداء.
في الوضع التنظيمي تم بحث الأمور التنظيمية لفروع ومنظمات الحزب في مختلف الدول الأوربية، حيث تم الوقوف مطولاً على التقارير الواردة إلى الهيئة القيادية من الفروع والمنظمات الحزبية ومناقشة تلك التقارير، واتخاذ مطالب ومقترحات وانتقادات الرفاق في الهيئات الحزبية الأخرى بعين الاعتبار والإجابة على أسئلتهم واستفساراتهم الموجهة إلى الهيئة القيادية.
بعد الانتهاء من مناقشة الوضع التنظيمي، تم بحث الوضع السياسي وتطوراته في سوريا والمنطقة والتحديات التي تواجهها القضية الكردية في أجزاء كردستان الأربعة في ضوء التطورات العالمية والإقليمية الأخيرة.
وفي هذا الإطار تم تقييم التطورات الأخيرة في تركيا وانفتاح الحكومة التركية على القضية الكردية ايجابياً، حيث أن الخطوات التي اتخذتها حكومة **أردوغان** في الأشهر الأخيرة تعتبر تطوراً ايجابياً في الاتجاه الصحيح، رغم ان مشروعها لحل القضية الكردية ليست كافية ولا تلبي طموحات الشعب الكردي وحقوقه القومية المشروعة.
أما في إيران فإن الوضع يدعو إلى القلق وخاصة التطورات الأخيرة وازدياد حجم القمع الذي تمارسه الحكومة الإيرانية ولا سيما للمناضلين الأكراد، وفي هذا السياق أدان الاجتماع وبشدة إعدام المعتقل الكردي إحسان فتاحيان، كما وأدان أحكام الإعدام الأخرى التي أصدرتها المحاكم الإيرانية بحق عدد من المعتقلين الأكراد، وطالب بإلغاء تلك الأحكام والإفراج عن المعتقلين السياسيين.
كما توقف الاجتماع عند المحاولات الشوفينية لتقزيم المكتسبات التي حققها الشعب الكردي في كردستان العراق، حيث تجلى ذلك في مناقشات قانون الانتخابات ومحاولة الالتفاف على المادة ١٤٠ من الدستور وإفراغها من محتواها، وقد أدان الاجتماع هذه المحاولات وأكد على تأييد مطالب شعبنا وطموحاته المشروعة في تعزيز حقوقه ومكتسباته.
كذلك تم بحث وضع الشعب الكردي في سوريا ومعاناته نتيجة السياسة الشوفينية للنظام السوري، الذي شدد من قبضته الأمنية وصعد من حملته القمعية التي ازدادت شراسة خلال هذا العام ولاسيما في الأشهر الأخيرة حيث اعتقل العشرات من النشطاء السياسيين والمدافعين عن حقوق الإنسان ومناضلي شعبنا الكردي، كما وأصدرت محكمة أمن الدولة العليا أحكاماً جائرة بالسجن تجاوزت العشر سنوات في بعض الحالات. وقد أدان الاجتماع تلك الأحكام مطالباً بالإفراج عن سجناء الرأي وإغلاق ملف الاعتقال السياسي في سوريا، كذلك أعرب الاجتماع عن دعمه وتأييده التام لمطالب المعتقلين الأكراد المضربين عن الطعام في سجن عدرا بدمشق منذ الثلاثين من شهر تشرين الأول الفائت.
وتوقف الاجتماع مطولاً على وضع الحركة الكردية في سوريا والأزمة التي تمر بها نتيجة حالة التشرذم والتشتت التي تعانيها، وبالتالي ضرورة البحث عن حلول تخرج الحركة الكردية من أزمتها الراهنة، بتجاوز الخلافات الراهنة بين أطراف الحركة والتقارب بينها بغية التمهيد لبناء إطار يجمع شتات الحركة الكردية ويخرجها من أزمتها.
كما بحث الاجتماع علاقة حزبنا ولا سيما منظمة أوربا مع منظمات الأحزاب الكردية الأخرى، والأحزاب والمنظمات السورية المعارضة، والجهود المبذولة للتعاون والتنسيق بين هذه الأحزاب والمنظمات؛ وفي هذا الإطار تم التقييم ايجابياً لما أنجز حتى الآن لتأسيس هيئات إعلان دمشق في الدول الأوربية وأمريكا تمهيداً لعقد المؤتمر الوطني لإعلان دمشق في الخارج.
٢٠٠٩/١١/٢٣

الهيئة القيادية لمنظمة أوربا
لحزب الوحدة الديمقراطي الكردي في سوريا – يكيتي
مكتب الإعلام

المنتدى الدولي للأمم المتحدة
حول الأقليات والقضية الكردية في سوريا
إعداد: ياسا

هذه السنة أيضاً وكما في السنوات السابقة كانت المشكلة الكردية ومعاناة الشعب الكردي في سوريا حاضرة في المنتدى الدولي حول حقوق الأقليات الذي دعا إليه مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف بسويسرا يومي ١٢ و١٣ تشرين الثاني الجاري، وكان موضوع هذه الدورة "تفعيل المشاركة السياسية للأقليات".

مداخلتان عن القضية الكردية في سوريا

طرحت القضية الكردية في المنتدى من قبل المركز الكردي للدراسات والاستشارات القانونية- ياسا الذي مثله عارف جابو وجيان بدرخان. حيث قدم كل منهما مداخلة تم فيها تقديم بعض المعلومات الأساسية عن التواجد الكردي ونسبة وعدد الأكراد في سوريا والتطرق إلى ما يعانيه الشعب الكردي من اضطهاد وحرمان من حقوقه الإنسانية الأساسية نتيجة سياسة التمييز التي تنتهجها الحكومة السورية تجاه مواطنيها الأكراد، وتترجم هذه السياسة عبر قوانين ومراسيم ومشاريع يتم من خلالها

اضطهاد الأكراد وحرمانهم من حقوقهم والمشاركة في الحياة السياسية للبلاد.

تم التركيز في المداخلة الأولى التي قدمها عارف جابو على عدم الاعتراف الدستور السوري بالأكراد كأقلية قومية، ومنع تأسيس أحزاب أو جمعيات كردية وبالتالي حرمان الأكراد من المشاركة في الحياة السياسية وفي حكم البلاد، الذي يحتكره حزب البعث لنفسه ولحلفائه من أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية بموجب الدستور الذي ينص على أن حزب البعث هو قائد الدولة والمجتمع. وهذا ما يعني حرمان الأكراد من تقلد أي منصب سياسي أو دبلوماسي رفيع.

كما تم في المداخلة تناول موضوع ملاحقة النشطاء الأكراد ولاسيما السياسيين منهم واعتقالهم والحكم عليهم بأحكام قاسية تتجاوز العشر سنوات في بعض الأحيان. كما تمت الإشارة إلى أن الأكراد والأحزاب الكردية في سوريا ترفض وتنبذ العنف وتطالب بحل القضية الكردية في سوريا بشكل سلمي ديمقراطي عن طريق الحوار.

أما المداخلة الثانية التي قدمها جيان بدرخان باسم ياسا فقد ركز فيها على أهم مظاهر الاضطهاد والتمييز ضد الشعب الكردي في سوريا، ومن أبرزها قانون الإحصاء الاستثنائي الذي يصل عدد ضحاياه اليوم إلى اكثر من ٣٠٠ ألف مواطن كردي مجردين ومحرومين من جنسيتهم السورية، ما يضاعف معاناتهم وحرمانهم من حقوقهم الإنسانية الأساسية. كذلك تم في المداخلة تناول مشروع الحزام العربي والقوانين والمراسيم اللاحقة التي صدرت بعد ذلك وآخرها المرسوم رقم ٤٩ الذي أصاب الحياة الاقتصادية في المناطق الكردية بالشلل لاعتبارها منطقة حدودية وتجميد حركة القطاع العقاري فيها.

وتم التطرق إلى حوادث مقتل الجنود الأكراد في الجيش ضمن ظروف غامضة، وعدم إجراء التحقيقات اللازمة لكشف ظروف وملابسات تلك الحوادث التي وصل عدد ضحاياها إلى نحو ٣٠ جندي كردي.

تجدر الإشارة إلى أن المركز الكردي للدراسات والاستشارات القانونية –ياسا، يحضر مؤتمرات الأمم المتحدة حول حقوق الأقليات منذ تأسيسه عام ٢٠٠٤، ويطرح القضية الكردية في سوريا ومعاناة الشعب الكردي وحرمانه من حقوق الإنسانية الأساسية.

حضور دولي مكثف وغياب سوري

هذا وقد حضر منتدى هذا العام ممثلو الكثير من الدول الأوربية منها روسيا وبريطانيا وفرنسا والدول الاسكندينافية والنمسا إلى جانب ممثلي الحكومة الأمريكية والعديد من أعضاء الكونغرس حيث ترأست المنتدى **باربارا لي** وهي عضو في الكونغرس الأمريكي، كما حضر ممثل الحكومة الكندية والعديد من دول أمريكا اللاتينية، وكان لممثلي بعض الدول الإفريقية والآسيوية والعربية أيضا حضورهم، بغياب ممثل الحكومة السورية التي دأبت خلال الأعوام السابقة على إرسال مندوب لها من بعثتها الدبلوماسية في جنيف. كذلك حضر المنتدى ممثلو المنظمات الدولية والإقليمية مثل الاتحاد الأوربي ومنظمة المؤتمر الإسلامي واليونيسيف واليونسكو والمفوضية العليا لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة ومجلس أوربا وغيرها إلى جانب حضور ممثلي أكثر من ١٠٠ منظمة وجمعية مدنية مدافعة عن حقوق الإنسان والأقليات القومية والاثنية والدينية واللغوية والشعوب الأصلية من مختلف دول وقارات العالم، وكما في كل المؤتمرات السابقة حضر العديد من الخبراء والباحثين ورجال القانون وأساتذة الجامعات من المهتمين والمختصين بشؤون وقضايا الأقليات حيث قدم بعضهم مداخلات وأبدوا برأيهم حول مشكلة الأقليات وكيفية تفعيل مشاركتها في الحياة السياسية لبلدانها. وما يكسب المنتدى أهمية خاصة هو هذا الحضور الكبير والمتعدد، وما يميزه عن المنتديات والمؤتمرات الأخرى أنه فرصة للتلاقي والتحاور والتواصل بين ممثلي مختلف الشعوب والأقليات وتبادل المعلومات والخبرات مع بضعهم ومع الخبراء والسياسيين والدبلوماسيين، هذا إلى جانب الحوار أحيانا، وإن كان بشكل غير مباشر، بين ممثلي الأقليات وممثلي الحكومة المعنية وخاصة تلك التي ترفض الحوار ولا تعترف بالأقليات الموجودة لديها.

وتميزت دورة هذا العام بحضور كردي مكثف من سوريا وإيران وتركيا حيث حضر رئيس بلدية ديار بكر المحامي فرات آنلي من حزب المجتمع المدني، وبهذا يكون قد تم عرض القضية الكردية ومعاناة الشعب الكردي في مختلف الدول.

عقد الجمعيات العمومية
تحضيراً للمجلس الوطني لإعلان دمشق في الخارج

تحضيراً للمجلس الوطني لإعلان دمشق في الخارج، تم عقد الجمعيات العمومية في أمريكا وكندا والعديد من الدول الأوربية (ألمانيا، هولندا، بريطانيا، سويسرا والسويد) وستعقد لاحقاً في باقي الدول الأوربية منها اسبانيا والنمسا جمعيات عمومية. وقد انعقدت الجمعية العمومية للإعلان في هولندا وألمانيا بتاريخ ١٥-١١-٢٠٠٩ بحضور مندوبين عن منظمات عدة أحزاب سياسية وجمعيات حقوقية مع عدد من أصدقاء الإعلان من الشخصيات المستقلة ذوي دور وحضور على الساحة السياسية والثقافية والاجتماعية.

في ألمانيا افتتح د. كاميران حاج عبدو عضو الأمانة المؤقتة للإعلان في الخارج أعمال جلسة الجمعية العمومية بكلمة مقتضبة أكد فيها أهمية إعلان دمشق كأكبر وأوسع تحالف وطني معارض في سوريا يضم تيارات سياسية مختلفة وجمعيات وشخصيات وطنية مستقلة، من أجل التغيير السلمي والديمقراطي في سوريا.

وفي نهاية الجمعيات العمومية التي عقدت في الخارج تم انتخاب أعضاء لجان كل دولة، ومندوبو المجلس الوطني لإعلان دمشق في الخارج المقرر عقده خلال العام المقبل ٢٠١٠.